



قرار وزير الحكم المحلي
رقم (224) لسنة 2018 م
بشأن لائحة الرخص التجارية

وزير الحكم المحلي :-

- بعد الإطلاع على:
- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في: 2011/08/03 ميلادي وتعديلاته.
- الإتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر لسنة 2015 ميلادي.
- قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- القانون رقم (46) لسنة 1970 م بشأن الطرق، ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (2) لسنة 1971 م، بشأن المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (106) لسنة 1973 م، بشأن إصدار القانون الصحي ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (93) لسنة 1976 م، بشأن الأمن الصناعي ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (13) لسنة 1980 م، بشأن الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم (22) لسنة 1989 م، بشأن التنظيم الصناعي ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (15) لسنة 1992 م، بشأن حماية الأراضي الزراعية.
- القانون رقم (23) لسنة 1998 م، بشأن النقابات والاتحادات والروابط المهنية ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (3) لسنة 2001 م، بشأن التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (15) لسنة 2003 م، بشأن حماية وتحسين البيئة.
- القانون رقم (7) لسنة 2010 م، بشأن السياحة.
- القانون رقم (8) لسنة 2010 م بشأن ضريبة الدخل ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (9) لسنة 2010 م، بشأن تشجيع الإستثمار.
- القانون رقم (12) لسنة 2010 م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (18) لسنة 2010 م، بشأن التعليم.
- القانون رقم (23) لسنة 2010 م، بشأن النشاط التجاري.
- القانون رقم (59) لسنة 2012 م، بشأن نظام الإدارة المحلية وتعديله ولائحته التنفيذية.
- القانون رقم (8) لسنة 2014 م، بشأن الرقم الوطني.
- القانون رقم (01) لسنة 2016 م، بشأن إعادة تنظيم جهاز الحرس البلدي.





قرار وزير الحكم المحلي
رقم (224) لسنة 2018 م
بشأن لائحة الرخص التجارية

- قرار مجلس الوزراء رقم (133) لسنة 2014 م ، بشأن تحديد اختصاصات وزارة الحكم المحلي وتنظيم جهازها الإداري .
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (4) لسنة 2016 م بشأن تشكيل الحكومة .
- وعلى قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (12) لسنة 2016 م ، بشأن منح التفويض بمهام .
- قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للإقتصاد والتجارة " سابقا " رقم (644) لسنة 2010 م ، بشأن إصدار الرخص التجارية .
- قرار وزير الحكم المحلي رقم (195) لسنة 2018 م ، بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها .
- قرار وزير الحكم المحلي رقم (212) لسنة 2018 م ، بشأن إصدار الهيكل التنظيمي الموحد للبلديات .
- ما عرضه السيد رئيس اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم (195) لسنة 2018 م .

قـرـر
مادة (1)

يعمل بلائحة الرخص التجارية المرفقة بهذا القرار

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المعنية وضعه موضع التنفيذ ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، وينشر في الجريدة الرسمية .

بداد قنصو مسعود عبد الجليل
وزير الحكم المحلي المفوض



صدر في طرابلس الموافق : 13 / 12 / 2018 م .
المكتب القانوني .

Ben Ashur st - Tripoli P.Box : 83370 ص ب : طرابلس - طرابلس

Tel : 44 -218213623243 + Fax: 218213603278+ info@lgm.gov.ly



لائحة الرخص التجارية

المرفقة بقرار وزير الحكم المحلي رقم (224) لسنة 2018 م

مادة (1)

ترخيص مزاولة النشاط

تكون مزاولة أي نشاط تجاري، أو مهنة، أو حرفة، أو عمل داخل ليبيا بعد الحصول على ترخيص بمزاولة النشاط وفقا للتشريعات ذات العلاقة، والأحكام الواردة في هذه اللائحة.

مادة (2)

إشتراطات الحصول على الترخيص

يقدم طلب الحصول على رخصة مزاولة النشاط لمكتب الرخص بالبلدية، وفقا للنموذج رقم (1) المرفق بهذه اللائحة، على أن يرفق بالطلب ما يلي:

1. شهادة بالقيود في سجل الضرائب وفقا للنموذج المعتمد لدى مصلحة الضرائب (الرقم الضريبي).
 2. عدد (03) صور شخصية لمقدم الطلب بالنسبة للنشاط الفردي.
 3. إفاده الرقم الوطني، وصورة من البطاقة الشخصية بالنسبة للنشاط الفردي وللمفوض بالنسبة للشركات.
 4. مستخرج حديث من السجل التجاري بالنسبة للشركات، وما في حكمها وفقا للقانون رقم (23) لسنة 2010 م، بشأن النشاط التجاري.
 5. سند ملكية وعقد إيجار لمحل النشاط.
 6. رسم تخطيطي لمحل النشاط مبينا به المساحة والأبعاد والحدود والإحداثيات مصدق عليه من مكتب هندسي معتمد بالنسبة للنشاط الصناعي والخدمي.
 7. شهادة صحية بالنسبة للأنشطة التي تتطلب ذلك.
 8. المؤهل العلمي وموافقة القطاع المختص، وإفادة بالقيود في النقابة المختصة إذا كانت المهنة أو النشاط يتطلب ذلك.
 9. موافقة مكتب الإصحاح البيئي ودراسة للأثر البيئي من جهة استشارية معتمدة من الجهة المختصة، بالنسبة للأنشطة ذات الأثر البيئي.
 - 10 - أن يكون مقدم الطلب لبي الجنسية وبلغ سن (18) سنة شمسية.
- وتقيد الطلبات بسجل خاص بطلبات الحصول على الترخيص تدون فيه البيانات المذكورة في المادتين (2-3) من هذا القرار.





لائحة الرخص التجارية
المرفقة بقرار وزير الحكم المحلي رقم (224) لسنة 2018 م

مادة (3)
إيصال قيد الطلب

يعطى مقدم الطلب إيصالا بما يفيد الإستلام يحمل رقم تسجيل الطلب في سجل الطلبات ومتضمنا البيانات التالية :

- اسم مقدم الطلب ، ورقمه الوطني .
- توقيع الموظف وختم المكتب المختص .
- المستندات المرفقة بالطلب .

مادة (4)
إصدار الترخيص

يتولى مكتب الرخص بالبلدية إصدار جميع أنواع الرخص اللازمة لمزاولة النشاط خلال (7) أيام عمل من تاريخ ووقت تقديم الطلب وفقا لأحد النماذج المرفقة بحسب نوع النشاط المطلوب الترخيص له بعد سداد الرسوم المقررة ، ويجوز تقسيم هذه الرسوم حسب عدد السنوات المطلوبة لصلاحيته الترخيص .

ويصدر الترخيص بالإسم الشخصي لمقدم الطلب بالنسبة للنشاط الفردي والأسري والمتجول ، وبإسم أداة مزاولة النشاط بالنسبة للشركات وما في حكمها .
ويسلم الترخيص أو أسباب الرفض لصاحبه بعد التوقيع بالإستلام في سجل خاص بذلك يحدد وقت وتاريخ الاستلام .

وتكون صلاحية مدة الترخيص على النحو التالي :

- النشاط الفردي والأسري والمتجول / من سنة إلى ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار حسب طلب صاحب الترخيص ، والشركات من سنة إلى عشر سنوات من تاريخ الإصدار .





لائحة الرخص التجارية

المرفقة بقرار وزير الحكم المحلي رقم (224) لسنة 2018 م

مادة (5)

عدم تكرار الأسماء التجارية

على مكتب الرخص بالبلدية مراعاة عدم تكرار الإسم التجاري للنشاط الفردي والأسري والمتجول في النشاط الواحد في نطاق الإختصاص المكاني له .

مادة (6)

الالتزام بشروط الترخيص

يتولى صاحب الترخيص التوقيع في الرخصة بالمكان المخصص بذلك بإطلاعها على كافة الشروط الواردة بالترخيص ، والإلتزام بها وتحمله كافة المسؤوليات القانونية في حالة مخالفتها .

مادة (7)

سجل قيد التراخيص

يعد مكتب الرخص بالبلدية سجلا ورقيا ومنظومة إلكترونية للرخص التي تمنح طبقا لأحكام هذه اللائحة .

ويجب أن يتضمن السجل كافة البيانات التفصيلية عن الرخصة الممنوحة ، كما يثبت بهذا السجل كل ما يطرأ على الرخصة من تعديلات بالنسبة للمرخص له أو بالنسبة لأوضاع المحل ، وعلى الأخص (التجديد - تمديد التجديد - تعديل أو إضافة نشاط - تغيير الإسم التجاري - توسعة المحل - بدل فاقد / تالف) وذلك وفقا للتشريعات النافذة .

كما يثبت بها تاريخ إلغاء الرخص إن وجد وأسبابه والملاحظات الأخرى ذات العلاقة ، ويجب أن تكون أوراق السجل مرقمة بأرقام متسلسلة ومختومة بختم مكتب الرخص .

مادة (8)

يكون ترقيم تراخيص إصدار مزاولة الأنشطة التجارية متسلسلا ، ولا يكون بشكل سنوي ، ولا يجوز قيد ترخيص محل ترخيص مشطوب بسجل ومنظومة الترخيص .
وعلى مدير مكتب الرخص بالبلدية إعداد إحصائيات شهرية بالتراخيص الصادرة ، والمجددة من واقع السجل .





لائحة الرخص التجارية
المرفقة بقرار وزير الحكم المحلي رقم (224) لسنة 2018 م

مادة (9)
تجديد الرخص

يقدم صاحب الترخيص طلب بتجديد ترخيصه خلال ثلاثة أشهر السابقة لإنتهاء مدة صلاحية الترخيص لمكتب الرخص وفقا للنموذج رقم (1) مرفق بالمستندات التالية :

- شهادة سداد الضرائب .
- مستخرج حديث من السجل التجاري للشركات وما في حكمها .
- ما يفيد بسداد الإشتراكات الضمانية .
- ما يفيد بالقيود بغرفة التجارة والصناعة .

ويتبع في إجراءات إستلام الطلبات وقيدها، ومنح الترخيص ذات الإجراءات المذكورة في المواد (4.3-2).

مادة (10)
إجراءات التظلم

لذوي الشأن التظلم لدى لجنة التظلم بالبلدية في حالة رفض طلب منح الترخيص، ويتعين على اللجنة الفصل في التظلم خلال (15) يوما من تاريخ تقديم الطلب بموجب خطاب يدون على صورته تاريخ إستلام الطلب من قبل مقرر لجنة التظلمات ، ويكون القرار الصادر من لجنة التظلمات نهائيا ، ويعتبر فوات مدة (15) يوما على تقديم التظلم دون البث فيه قبولاً له تزول معه آثار الاعتراض .

مادة (11)
لجنة التظلمات

تشكل لجنة التظلمات من :

- رئيس لجنة التنمية الاقتصادية والإستثمار بالبلدية
 - مندوب عن مصلحة الضرائب يسميه مدير مصلحة الضرائب
 - مدير إدارة الشؤون الاقتصادية والإستثمار بالبلدية
 - عضو بمكتب الشؤون القانونية بالبلدية
- ويصدر بتشكيلها قرار من عميد البلدية .



رئيسنا
عضوا
عضوا
عضوا ومقررا



لائحة الرخص التجارية
المرفقة بقرار وزير الحكم المحلي رقم (224) لسنة 2018 م

مادة (12)

التوقف عن مزاولة النشاط

يجب على طالب الترخيص في حالة توقفه عن مزاولة نشاطه المرخص له لمدة تزيد على ستة أشهر متتالية إخطار مكتب الرخص بالبلدية مرفق بالترخيص .
وفي حالة وفاة المرخص له يجب على من آل إليه النشاط إبلاغ مكتب الرخص خلال شهرين من تاريخ الوفاة ،
ويجب عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الترخيص باسمه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإبلاغ والا اعتبر المحل
مداراً بدون ترخيص .

مادة (13)

مكان وضع الترخيص

يجب وضع الترخيص في مكان مزاولة النشاط المرخص به أو في المكان الذي يحدده مكتب الرخص
وتقديمه لمن يطلب ذلك من المفتشين الصحيين ، ورجال الحرس البلدي وغيرهم من الموظفين المخولين بصفة
الضبط القضائي في مقام تطبيق أحكام هذه اللائحة .
كما يجب على الحاصلين على رخص متجولة حملها أثناء مزاولة نشاط المرخص لهم به .

مادة (14)

أنواع الرخص

تقسم الرخص إلى :

1. الرخص الصناعية : وهي التي تصدر وفقاً للنموذج رقم (2) المرفق بهذه اللائحة لمزاولة نشاط صناعي في محل ثابت إذا اشتمل المحل على قوة كهربائية تزيد على حصانين ونصف .
2. الرخص التجارية : وهي التي تصدر وفقاً للنموذج رقم (2) المرفق بهذه اللائحة لمزاولة عمل أو نشاط تجاري في محل ثابت معد لهذا الغرض .
3. الرخص المهنية والحرفية والتدريبية : وهي التي تصدر وفقاً للنموذج رقم (2) المرفق بهذه اللائحة لممارسة مهنة أو حرفة أو تدريب وتؤدي في محل ثابت وتتطلب مؤهلات أو خبرات معينة .
4. الرخصة العامة : وهي التي تصدر وفقاً للنموذج رقم (2) المرفق بهذه اللائحة لمزاولة النشاط بإحدى المحال العامة مثل المطاعم ، المقاهي ، المنتزهات ، الملاهي ، دور الخيالة والمسارح ، الفنادق ،صالات المناسبات الاجتماعية ، المسابح ، والملاعب الرياضية .





لائحة الرخص التجارية

المرفقة بقرار وزير الحكم المحلي رقم (224) لسنة 2018 م

5. الرخص المتجولة : وهي التي تصدر وفقا للنموذج (3) المرفق بهذه اللائحة لمزاولة عمل أو حرفة أو توزيع بالتجول ، دون أن يكون لصاحبها محل ثابت ، ويعتبر في حكم المحل كل مخزن أو مستودع أعد لتخزين صنف أو أكثر من السلع أو المواد ذات العلاقة بمزاولة النشاط.
6. رخص الشركات : وهي التي تصدر وفقا للنموذج رقم (4) المرفق بهذه اللائحة لمزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية.

مادة (15)

المحال المعدة لإيواء الجمهور

يثبت في الرخص الصادرة بشأن المحال المعدة لإيواء الجمهور عدد الأشخاص الذين يجوز إيواءهم في كل منها ، ولا يجوز تجاوز هذا العدد إلا بموافقة الجهة التي أصدرت الترخيص .

مادة (16)

رسوم إصدار وتجديد الرخص

تحدد رسوم إصدار وتجديد الرخص بقرار من وزير الحكم المحلي بناء على إقتراح من قبل المجلس البلدي .



صورة

شعار
البلدية

دولة ليبيا رخصة نشاط فردي

نوع الترخيص /

لمزاولة نشاط :

رقم الترخيص :

التاريخ :

مكتب الرخص :

البلدية :

بعد الإطلاع على الطلب المقدم من :

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري واللوائح المعمول بها ، والتشريعات ذات العلاقة

وعلى القانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

يرخص

لأخ الاسم رباعيا :

رقم البطاقة الشخصية : الرقم الوطني :

المولود في : سنة : والمقيم في :

الرقم الضريبي : بمزاولة نشاط :

بمحلة : دائرة العمل المصرح بها :

هذه الرخصة صالحة إلى :

المدة بالحروف :

بيانات التعديل :

سددت الرسوم بالايصال المالي رقم : بتاريخ :

القيمة بالأرقام : دل بالحروف :

صدرت بتاريخ : الموافق :

الاسم :

الختم :

توقيع مدير مكتب الرخص







صورة

دولة ليبيا

البلدية

مكتب الرخص

طلب الحصول على رخصة تجارية

1. اسم صاحب الطلب ولقبه (رباعيًا)
2. تاريخ ومكان الميلاد / / الجنسية /
عمله الحالي /
3. عنوان صاحب الطلب الذي يرغب في مكاتبته عليه /
شارع / / رقم الهاتف / / ص.ب /
الرقم الوطني / جواز سفر تاريخ الإصدار
مكان الإصدار / ب الكتروني - ص.ب /

4. نوع الإجراء

- () إصدار لأول مرة / المدة المطلوبة
- () تجديد / مدة التجديد
- () تعديل أو إضافة نشاط
- () تغيير الاسم التجاري



- () توسعة المحل
- () بدل فاقد أو تالف
- () استبدال نوع النشاط
- () تغيير مكان مزاولة النشاط

5. نوع الترخيص

- () صناعي () تجاري
- () مهني () حرفي
- () تدريبي () عامة
- () متجول

نوع الترخيص يذكر بالتفصيل

6. الاسم التجاري

7. الشكل القانوني للنشاط فردي - () أسري ()

تشاركي () شركة / نوعها

8. رقم القيد بالسجل التجاري

تاريخ القيد بالسجل التجاري

9. عنوان المحل

رقم المحل

الشارع

المدينة

أقرب نقطة دالة

10. رقم الرخصة

المدة المطلوبة للتجديد

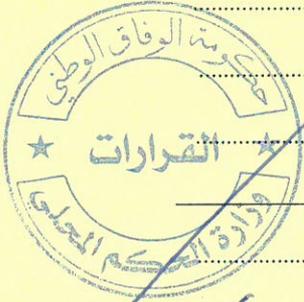
تعديل أو إضافة نشاط

11. اسم الوكيل أو المفوض ولقبه (رباعياً)

رقم البطاقة الشخصية / جواز سفر

تاريخ الاصدار:

رقم التوكيل أو التفويض



(Handwritten signature)

12. أية بيانات أو معلومات أخرى يرغب الطالب في ذكرها

.....

.....

13. أطلعت على الشروط والقوانين واللوائح الموضحة خلف هذا الطلب وأتحمل كافة

المسؤوليات المترتبة عن ذلك

حرر في

الموافق

توقيع مقدم الطلب أو الوكيل أو الختم

رقم بطاقة الشخصية أو جواز السفر

الرقم الوطني



[Handwritten signature]

شروط مزاولة النشاط التجاري (تدون بظهر كل ترخيص)

على مزاولة النشاط التجاري المرخص له بموجب هذه الرخصة التقيد بالتشريعات التالية :

- القانون رقم (23) لسنة 1378 و.ر 2010 م بشأن نشاط تجاري .
 - القانون رقم (2) لسنة 1971 و.ر بشأن المناجم والمحاجر .
 - القانون رقم (30) لسنة 1977 م بشأن الحرس البلدي .
 - القانون رقم (93) لسنة 1976 م بشأن الأمن الصناعي والسلامة العمالية .
 - القانون رقم (106) لسنة 1973 م بإصدار القانون الصحي .
 - القانون رقم (17) لسنة 1986 م بشأن المسؤولية الطبية .
 - القانون رقم (6) لسنة 1987 م بشأن دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها .
 - القانون رقم (22) لسنة 1989 م بشأن التنظيم الصناعي ولائحته التنفيذية .
 - القانون رقم (15) لسنة 1992 م بشأن حماية الأراضي الزراعية وتعديلاتها .
 - القانون رقم (3) لسنة 1369 و.ر 2001 م بشأن التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية .
 - القانون رقم (15) لسنة 1371 و.ر 2003 م بشأن حماية وتحسين البيئة .
 - القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر بشأن المصارف .
 - القانون رقم (3) لسنة 1373 و.ر 2005 م بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين .
 - القانون رقم (7) لسنة 1378 و.ر 2010 م بشأن السياحة .
 - القانون رقم (8) لسنة 1378 و.ر 2010 م بشأن ضريبة الدخل .
 - القانون رقم (9) لسنة 1378 و.ر 2010 م بشأن تشجيع الاستثمار .
 - القانون رقم (10) لسنة 1378 و.ر 2010 م بشأن الجمارك .
 - القانون رقم (12) لسنة 1378 و.ر 2010 م بإصدار قانون علاقات العمل .
- وعلى كافة التشريعات المنظمة للنشاط التجاري (موضوع الرخص)

1- هذا الترخيص شخصي ولا يجوز التنازل عنه للغير .

2- لا يجوز للمرخص أن يمارس نشاط غير منصوص عليه في الرخصة ولا يجوز إجراء أي تعديل أو تغيير

3- على المرخص له تجديد الرخصة خلال الثلاثة أشهر السابقة على إنتهاؤها .

4- يجب وضع الرخصة في مكان بارز في المحل أو في مكان تحدده الجهة المختصة .

أنا الموقع أدناه (.....) بطاقة شخصية رقم (.....) باعتباري صاحب هذه

الرخصة أقربأبني اطلعت على الاشتراطات والضوابط المذكورة أعلاه ، وأتعهد بالتقيد بها واتحمل كافة المسؤوليات القانونية في حالة الموافقة .

التوقيع (.....)



Handwritten signature or mark.



صورة

دولة ليبيا

مكتب الرخص التجارية

رخصة : شركة /

لمزاولة نشاط :

رقم الترخيص :

مكتب الرخص :

البلدية :

بعد الإطلاع على الطلب المقدم من :

رقم البطاقة الشخصية :

الرقم الوطني :

بصفته :

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري واللوائح المعمول بها ، والتشريعات ذات العلاقة
وعلى القانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

يرخص

للشركة :

رقم القيد بالسجل التجاري :

الرقم الضريبي :

بمزاولة نشاط :

بالمقر الكائن بمحلة :

دائرة العمل المصرح بها :

هذه الرخصة صالحة الي :

المدة بالحروف :

بيانات التعديل :

سددت الرسوم بالاىصال المالي رقم :

بتاريخ :

القيمة بالأرقام :

د.ل بالحروف :

صدرت بتاريخ :

الموافق :

الاسم :

الختم :

توقيع مدير مكتب الرخص

صورة

شعار
البلدية

دولة ليبيا

مكتب الرخص التجارية

رخصة متجولة

لمزاولة نشاط :

رقم الترخيص :

التاريخ :

مكتب الرخص :

البلدية :

بعد الإطلاع على الطلب المقدم من :

وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري واللوائح المعمول بها ، والتشريعات ذات العلاقة

وعلى القانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية .

يرخص

للأخ الاسم رباعيا :

رقم البطاقة الشخصية :

الرقم الوطني :

المولود في :

سنة :

والمقيم في :

الرقم الضريبي :

بمزاولة نشاط :

بالمقر الكائن بمحلة :

دائرة العمل المصرح بها :

بيانات التعديل :

سددت الرسوم بالايصال المالي رقم :

بتاريخ :

القيمة بالأرقام :

دل بالحروف :

صدرت بتاريخ :

الموافق :

الاسم :

الختم :

توقيع مدير مكتب الرخص

توقيع